

دور جائحة كورونا في تفعيل دور الدولة القومية وتجديد النظام الدولي

" كورونا فيروس 2019 "

The role of the Corona pandemic in activating the role of the nation state and renewing a new international order

“Coronavirus 2019”

أ.د/ دحماني العيد، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة عمار ثلجيني الاغواط، الجزائر.

I.dahmani@lagh-univ.dz / laid_dahmani@yahoo.fr

تاريخ النشر: 05 نوفمبر 2020

ملخص:

تعتبر جائحة " كورونا فيروس 2019" من اشد الازمات التي شهدها العالم لأنها تسببت في تعطيل نشاط المؤسسات الاقتصادية وتوقف حركة الاشخاص في الداخل ونحو الخارج وحظر نقل السلع والبضائع واعلان حالة الطوارئ في العديد من الدول وتطبيق اجراءات الحجر الصحي الشامل او الجزئي، فهي ازمة عالمية مزدوجة الطبيعة والتأثير كونها تهدد الحياة البشرية واقتصاد الدول، كما أثرت سلبا في سلوك الدول وعلى اداء المؤسسات والمنظمات الدولية وساهمت في رجوع بعض الوظائف التقليدية للدولة في ظل عجز فواعل ومؤسسات التنظيم الدولي ومنه سنحاول في هذا المقال معالجة هذا الاختلالات التي عرفتها الدولة والنظام الدولي وفق الوقائع والاحداث التي فرضتها الازمة .

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الازمة الاقتصادية، الدولة، النظام الدولي، الاقتصاد العالمي، الصراع الدولي.

Abstract :

The "Corona Virus 2019" pandemic is considered one of the most severe crises in the world Because it disrupted the activity of economic institutions, the movement of people at home and abroad, and prohibited the transport of goods and goods And the declaration of a state of emergency in many countries, and the application of comprehensive or partial quarantine measures It is a global crisis of dual nature and impact, as it threatens human life and the economy of countries, It also negatively affected the behavior of states and the performance of international institutions and organizations, And it contributed to the restoration of some traditional functions of the state in light of the inability of the actors and institutions of international organization, And from it, in this article, we will try to address this imbalance that the state and the international system have known in accordance with the facts and events imposed by the crisis.

Keywords : Corona pandemic, economic crisis, the state, the international system, the global economy, the international conflict.

المقدمة

يشهد العالم وضعا حرجا بدخوله أزمة شاملة في مختلف الأصعدة تنصدها الأزمة الصحية العالمية من خلال انتشار وباء " كورونا فيروس 2019" من جهة وأزمة اقتصادية تسببت فيها تراجع الطلب على النفط متزامنة مع حرب أسعار النفط والكساد الذي يعرفه العالم جراء هذا الوباء من جهة ثانية ، وفي ظل غياب قيادة واضحة لإدارة الأزمة من طرف الهيئات الأممية والمنظمات الدولية التي أنشئت لغرض التنظيم الدولي وتجنب العالم حالة الصراع والفوضى خاصة إذا تعلق الأمر بالتهديدات الكبرى البيئية منها والمفتعلة بحكم أنها تستهدف الحياة الإنسانية.

ويدلا من تنسيق السياسات وتنفيذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا التهديد المشترك الجديد الذي يواجه المجتمع البشري بينما تأخرت منظمة الصحة العالمية في احتواء الوباء اجرائيا وصحيا وعجزت الأمم المتحدة وكل المؤسسات والمنظمات المنبثقة عنها في التصدي لـ " كورونا فيروس " الذي يهدد العالم في مقابل بقاء الكثير من الدول تحت تأثير صدمة الانتشار الرهيب لهذا "الفيروس" لافتقارها الامكانيات والمعدات اللازمة في كيفية التعامل مع الوباء ومحدودية قدراتها الاقتصادية في تغطية التكاليف ، بالرغم من أن المسؤولية دولية ، وامام انفراد الدول وتزايد حرصها نحو تحقيق مصالحها اكثر من ابداء تعاونها لمواجهة المشتركة للوباء، خاصة منها القوى التي تتبنى مقاربة انقاذ العالم، فالولايات المتحدة كقوة عظمى لم تتبنى أي مبادرة فردية او جماعية في اطار الجهود الدولية ضد انتشار الوباء، بالقدر الذي كانت تعمل عليه في تبنيتها حملة ضد الارهاب او غزو الدول تحت مبرر مكافحة الارهاب بينما ركزت كامل جهودها في احتواء جهود الصين اثناء تقديمه المساعدات للدول المأزومة واشتد بينهما التنافس الاقتصادي حول المناطق الحيوية من العالم وتطور الوضع الى مرحلة الحرب التجارية بين البلدين ، بالإضافة الى المفارقة الثانية وهي غياب تضامن الاتحاد الأوروبي مع كل من إيطاليا وإسبانيا بصفتها الأكثر تضررا في الازمة الصحية بسبب سرعة انتشار "كورونا فيروس" وفشلها في السيطرة عليه ، مما يعني دخول مبدأ فشل الدور الابرز لوجود المنظمة في حماية الدول الاعضاء من أي خطر محتمل، هذا الى جانب عجز منظمات الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وغيرها من التنظيمات الدولية خاصة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي في استجابتها لمثل هذه الكارثة الوبائية.

إنّ هذا الوضع الدولي الذي يعكس تراجع مسلماته ومفاهيمه الامنية امام التهديدات الكبرى والكوارث القاهرة فسح المجال امام تشكل منطقا جديدا للدول في التعاطي ازماتها وتأمين مجتمعاتها بعد تعثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية في تطبيق مبادئها لتحقيق وتوفير الأمن بمختلف مستوياته وتحول الامر الى السباق والتنافس في اكتشاف اللقاح مبكرا بغرض السيطرة على السوق العالمية للأدوية ، وهنا يظهر طابع الاتانية وتراجع مبادئ الإنسانية التي جاءت ضمن القانون الدولي الانساني ودحض فكرة عولمة الامن الانساني وعولمة القيم الإنسانية ، هذا ما دفع بكثير من الدول الى الاعتماد على نفسها وعلى مقدراتها ومكتسباتها الوطنية في التكيف مع الازمة الصحية والازمة الاقتصادية التي انجرت عنها ، مما يعني أننا أمام حالة من الانسداد في السياسة العالمية وهذا ما ساهم في عودة دور الدولة بالاعتماد على مقدراتها وتجنيد إمكانياتها بعد ما تأكد لها أنها تواجه مصيرها، السؤال العالم الذي نطرحه لعرض هذه الرؤية إزاء مصير النظام الدولي فهو كما يلي:

✚ الى اي مدى تساهم أزمة جائحة كورونا في رجوع دور الدولة وظهور نظام عالمي جديد؟

هذا التساؤل العام يحتاج إلى تفكيك لمعرفة اهم مفاصل الموضوع مما يتطلب طرح عدّة أسئلة فرعية على النحو التالي:

✓ ماهي طبيعة تداعيات جائحة كورونا على الاوضاع الدولية؟

✓ ماهي دوافع رجوع الدولة القومية الى ادوارها التقليدية؟

✓ ماهي مؤشرات تشكل نظام دولي جديد.؟

لمعالجة هذا الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها قصد الإمام بالحقائق المرتبة بالجوانب الموضوعية في البحث وفي مختلف مستويات الموضوع يتطلب منا منهجيا وبغرض ربط أساليب تحليل الأحداث والوقائع والاستناد إلى الأطر النظرية الملائمة في تحليل وتفسير الاختلالات الهيكلية للدولة والنظام الدولي السائد وجب الإمام بالمفاهيم والمداخل النظرية التي تناولت الظاهرة وذلك بقصد التحكّم في مفاصل الدراسة والوصول إلى النتائج والغايات العلمية والحقائق المعرفية وفي هذا الصدد نعتمد على مداخل نظرية نعتقد أنّها الأكثر ملاءمة في تناول ظاهرة الازمات الدولية في ارتباطها ببيئة النظام الدولي أو على مستوى الفواعل الدولية ولهذا تستدعي طبيعة الموضوع الأطر النظرية التالية:

تُعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولا واسعا في الأوساط الأكاديمية المتخصصة في السنوات الأخيرة، والتي يمكن في إطارها تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو ظروف الأزمات و في هذا الصدد نتطرق الى عديد الرؤى في تحليل النظام الدولي حتى نتمكن من تناول الموضوع من زوايا مختلفة.

يرى "مورتن كابلان" الباحث في العلاقات الدولية والفلسفة السياسية أنّ كل نظام دولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترايط علاقتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها سواء كانت داخلية أو خارجية إلى إنتاج أنماط متميزة من السلوك الدولي، ومن ثم فإن تحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بيه هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي واستقراره يمكن التعرف على جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته وبهذا يعتبر "كابلان" أداة تحليلية جديدة لدراسة العلاقات الدولية وتحليل النظم.

وهناك رؤية لـ "ولرستين" مفادها أنّ الخصائص المميزة لتحليل النظم الدولية تتضمن التركيز على أنظمة العالم بدلاً من الدول الوطنية، وعلى ضرورة النظر في العمليات التاريخية بأخذ عامل الزمن في الاعتبار لأنها تتكشف على فترات طويلة من الزمن وضرورة الربط بين متغيرات الاطر التحليلية المعرفية التي تبدو مستقلة بمختلف مستوياتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وهو يصف النظام العالمي كواقع اجتماعي يتألف من دول مترابطة، وشركات، وأسر، وطبقات، وجماعات ذات هويات من جميع الأنواع ويرى أيضا تطور النظام العالمي الحديث، يستند الى التحولات المفصلية التي تغير من شكل وطبيعة العلاقات بين وحدات النظام الدولي وتقوض او تنمي فواعله خاصة المرتبطة بالتطوير الرأسمالي للاقتصاد العالمي .

أما بالنسبة لـ "أندروسكوت" فتحليله لديناميات التفاعل والتوازن في النظام الدولي من أكثر التحليلات النظرية شمولاً حتى الآن وأكثرها قرباً للواقع فهو يوضح طبيعة الأطراف الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي فيحددها بالدول القومية والمنظمات الدولية، التكتلات فوق القومية والتحالفات الدولية، المنظمات والحركات الدولية غير الحكومية والجماعات

القومية الفرعية ويقول "سكوت" أن كل الأطراف الفاعلة في النظام الدولي تكون في حالة من التفاعل المستمر مع بعضها البعض، وهو التفاعل الذي يتراوح مدها بين الحد الأقصى والحد الأدنى الذي بدونه لا يمكن الادعاء بوجود نظام. وتتمثل التفاعلات الدولية في أربعة أشكال رئيسية: التفاعلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة من جهة والتفاعلات غير الحكومية المباشرة وغير المباشرة من جهة ثانية

الإطار المفاهيمي

✚ **الجيوستراتيجية والجيوسياسية:** هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير الجغرافية الأساسية للدولة، لاستخدامها في إعداد الخطط الاستراتيجية المستقبلية (الاستراتيجية) في مختلف المجالات وبخاصة تلك المتعلقة بالحروب أما بالنسبة للجيوسياسية فهي وفق معجم روبرت دراسة العلاقات بين المعطيات الطبيعية للجغرافيا وسياسة الدول. بمعنى أن المعطيات الجغرافية المختلفة (موارد، موقع، تضاريس) باعتبارها من عوامل قوة الدولة وتلعب دوراً حتمياً في توجيه سياسة الدولة الخارجية. (حسين ضاهر، 2011، ص.125).

✚ **القوى العظمى:** يدل هذا المصطلح على وجود ترتيبية هرمية للقوى بين الدول والقوة العظمى هي دولة تؤدي دوراً قيادياً حاسماً في النظام العالمي و تتمكن من كسب ولاء دول أخرى، حيث بإمكان القوة العظمى أن تفرض في إطار دائرة نفوذها ردتها السياسية على الدول الأصغر، و هي لا تملك فقط القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافات بعيدة عن أراضيها، ولكنها تملك أيضاً موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها. (Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, 2002.303)

✚ **توازن القوى:** تقوم النظرية التقليدية في العلاقات الدولية، على تعادل النفوذ السياسي والإمكانات الاقتصادية والقوى العسكرية بين دولتين أو أكثر في المستوى الإقليمي، وبين الدول العظمى والتكتلات العالمية الكبرى في المجال الدولي و ذلك بهدف منع هيمنة وسيطرة أي طرف والحوول دون نشوب حرب إقليمية أو عالمية. (حسين ضاهر، مرجع سابق، ص. 104)

✚ **النظام الدولي:** مجموع العناصر أو الوحدات المنظمة تعمل في إطار الاعتماد المتبادل من دون إلغاء شخصية أو هوية الوحدات، هذا ويمكن أن يكون النظام مرناً كما يمكن أن يكون جامداً بالإضافة إلى ذلك قد يكون هذا النظام مستقراً أو غير مستقر. (خضر عباس عطوان 2010، ص 27).

المحور الأول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

عندما تشكلت الصورة الواضحة لدى الدول حول مخاطر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بإلحاق الخسائر في الأرواح وفشلها في التصدي "لانتشار الفيروس" أصبح لزاماً على دول العالم الدخول للجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق الواسع نطاق لإبطاء انتشار الفيروس وهو ما أوجد تحدياً آخر تولد عن الأزمة الصحية تمثل في ركود الأنشطة الاقتصادية وحتماً كانت النتيجة انكماشاً للاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً حيث توقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد العالمي بواقع 5.2 بالمئة خلال 2020، بسبب الصدمة السريعة والشديدة التي تسببت بها جائحة فيروس كورونا كما جاء في تقرير البنك حول الآفاق الاقتصادية العالمية ، أن هذا الانكماش سيمثل أشد كساد منذ الحرب العالمية الثانية كما يتوقع التقرير

أن يشهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً بنسبة 30% أي ما قيمته حوالي 6.1 بالمئة العام الحالي، وتتنبأ التقرير أيضاً بأن تشهد منطقة اليورو انكماشاً اقتصادياً بواقع 9.1 بالمئة بنهاية العام الجاري. (صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)

أما بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة فقد توقع التقرير أن تتكشم بنحو 2.5 بالمئة هذا العام، إذ من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6 بالمئة إلا أن التقرير خفض التوقعات بشأن نمو اقتصاد الصين إلى واحد بالمئة بعد أن كان 5.9 بالمئة نظراً للإجراءات الصحية والاقتصادية التي اتخذتها الصين خلال فترة الحجر حيث عملت على تطوير "الفيروس" في مهده دون المدن الأخرى مما سحنت لها الفرصة في استمرار انشطتها الاقتصادية وتقليل تكاليف ومكافحة "الفيروس" وتوقع التقرير أن يشهد الاقتصاد التركي انكماشاً بواقع 3.8 بالمئة هذا العام، على أن يعود للنمو بنسبة 5 بالمئة العام المقبل ورفع البنك توقعاته بنمو الاقتصاد العالمي في 2021، من 2.6 إلى 4.2 بالمئة (تقرير اقتصاد البنك الدولي ، الآفاق الاقتصادية العالمية)

ولتوضيح كيفية حصول انكماش الاقتصاد العالمي فإنه يستدعي منا تحديد الأسباب أو المشكلات الاقتصادية التي ساهمت بقدر كبير في الأزمة الاقتصادية، حيث بدأت معدلات إنفاق المستهلكين في انخفاض مستمر وتضاءلت الخدمات وذلك على المستوى العالمي ، بحكم توقف السفر وقطاع السياحة من جهة ، وتراجع نسب الإنتاج والصناعة بسبب القيود التي فرضت على الحركة والتنقل ، مما أدى هذا إلى انخفاض الطلب وهو ما انعكس أيضاً على نسب البطالة على خلفية غلق المصانع بسبب إجراءات الالتزام الحجر الصحي التي فرضتها الدول ويمكن أن نرصد تداعيات جائحة كورونا اقتصادياً في القطاعات التالية :

1. تأثيرات جائحة " كورونا فيروس " على قطاع النفط والصناعات الاستراتيجية

بدأت تظهر الاختلالات الاقتصادية للسوق العالمية عقب انتشار كورونا فيروس بسبب الشلل الذي أصاب القطاعات الاستراتيجية للدول وتوقفها عن الإنتاج من جهة و تقييد حركة السفر والتجارة بين الدول نظراً لخطر انتقال " كوفيد19" وهذا حتماً ينعكس على النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط والموارد الأولية مما أدى إلى تفاقم الوضع للدول المصدرة خاصة وانها تعتمد في انفاقها على العائدات النفطية ، في وقت اشتدت فيه الخلافات بين كبريات الدول المنتجة للنفط وتجسد ذلك في الحرب المعلنة بين روسيا والمملكة العربية السعودية حيث أدى هذا التعنت والتمسك بالمواقف إلى انخفاض أسعار النفط وتزامناً مع تراجع الطلب بسبب أزمة "كورونا" إلى حافة انهيار غير مسبوق، وهو ما أدى إلى تراجع نمو بعض الشركات المنتجة للنفط وضعفت اقتصاديات العديد من دول "أوبك"

استمرت أسعار النفط في الانخفاض من شهر مارس 2020 في الأسواق العالمية، بنحو 10 دولارات للبرميل الواحد في وقت ارتفعت فيه صادرات المملكة العربية السعودية ، حيث زاد ذلك في تعميق الأزمة إلى جانب تأثير الدول المصنعة ودخلت في خسائر اقتصادية كبيرة بسبب توقف تصدير البضائع والسلع والخدمات في مقابل تزايد الإنفاق على العملية الاحترازية للحد من "الفيروس" وتغطية تكاليف مصانعها وبهذا تقلص الطلب العالمي نحو 20 مليوناً برميل يومي، أو نحو 20 في المائة من مجمل الطلب العالمي، البالغ نحو 100 مليوناً برميل يومي قبل تفشي كورونا (وليد خوري ، آثار كورونا على أسعار النفط ، موقع العربية نت)

بناء على هذه الوقائع الاقتصادية ارتفعت الضغوط المالية على الدول المنتجة للنفط ذات الاقتصادات الريفية مما أوجدها أمام صعوبة في ترتيب وضعها الاقتصادي الداخلي، إذ إن معظمها كان قد تبني موازنة سنوية معتمدة سعراً للنفط الخام يتراوح ما بين 50 - 60 دولاراً لبرميل النفط ، كما ستواجه شركات النفط العالمية تحديات اقتصادية حادة، تتمثل في تقليص موازنتها للاستكشاف وتطوير الحقول، أو الحفر في المياه البحرية العميقة الباهظة التكاليف وتجدر الإشارة بذلك الى الاضرار المالية التي لحقت بالشركات العالمية المنتجة للنفط بسبب التداعيات الاقتصادية المصاحبة لتفشي كورونا، خلال الربع الثاني 2020، والذي تسبب في انهيار الطلب على النفط وهبوط قياسي للأسعار على النحو التالي :

📌 سجل مجموع خسائر "رويال داتش شل" العملاقة للنفط و"إيني الإيطالية" بنحو 23.39 مليار دولار، بالربع الثاني.

📌 تراجعت أرباح توتال الفرنسية بنسبة 96 بالمئة إلى 126 مليون دولار خلال نفس الفترة .

📌 سجلت "شل" صافي خسارة قياسية بقيمة 18.34 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام الحالي، بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد وتأثيره على اضطراب أسواق الطاقة وعلى صعيد النصف الأول من العام الحالي، أفادت "شل"، بأنها سجلت خسائر بقيمة 15.49 مليار دولار، مقابل صافي أرباح بـ 8.6 مليارات دولار بالفترة المماثلة من 2019 .

📌 أما شركة إيني الإيطالية، فسجلت خسائر بقيمة 7.33 مليارات يورو (8.41 مليار دولار) بالنصف الأول، مقابل أرباح بقيمة 1.52 مليار يورو (1.75 مليار دولار) بالفترة المماثلة من العام الماضي، حسب بيان نشر اليوم الخميس وتوزعت خسائر "إيني" إلى 2.92 مليار يورو (3.35 مليار دولار) بالربع الأول من العام، و4.405 مليار يورو (5.05 مليار دولار) بالربع الثاني (اسعار النفط تبلغ أدنى مستوياتها موقع فرنس 24)

2. انعكاسات جائحة "كورونا فيروس" على قطاع السياحة الدولية

فرضت العديد من البلدان الحجر الصحي الشامل وحظر التجول، وهذا يعني تشديد القيود على المواطنين أو المسافرين خاصة منهم القادمين من المناطق و تمنع مواطنيها من السفر إلى الخارج ومن هنا فإنّ الانعكاسات حتما تكون قاسية اقتصاديا واجتماعيا على الدول التي تشكل السياحة لها مصدرا للدخل القومي وبالضرورة ينعكس اجتماعيا على دخل مواطنيها الذين يعملون في مجال السياحة والفندقة علما وتشير بيانات مجلس السياحة والسفر العالمي إلى أن قطاع السياحة العالمي يوفر نحو 330 مليون وظيفة حول العالم ويسهم بنحو 10% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو ما يوازي نحو 8.9 تريليون دولار .

وتتصدر الولايات المتحدة قائمة بلدان العالم من حيث إيرادات السياحة والتي بلغت العام الماضي نحو 1.8 تريليون دولار أو ما يوازي 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وبالنسبة لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصادات الكبرى فإن المكسيك تأتي بالصدارة بنسبة 15.5% تليها إسبانيا 14.3% و إيطاليا نحو 13% (تداعيات كورونا على السياحة الدولية، العربية نات) ومن بين مظاهر التأثير التي خلفتها جائحة "كورونا" في القطاع السياحي نجد تصريحات الدول التالية :

توقعت هيئات السياحة في استراليا أن التكلفة الاقتصادية الإجمالية للقطاع السياحي ستكون 4.5 مليار دولار أسترالي بنهاية عام 2020، مما دعى مجلس السياحة الأسترالية (ATIC) حكومة أستراليا الحصول على الدعم المالي خاصة في ضوء العدد الكبير من الشركات الصغيرة المتضررة بسبب الحجر الصحي.

تضررت السياحة في كل من الصين و ماليزيا بشدة بسبب قيود السفر والمخاوف من انتشار العدوى، و شمل ذلك فرض الحظر على كل من المجموعات السياحية المحلية والدولية حيث في شهر فيفري 2020، أعلنت وزارة السياحة والفنون و الثقافة بغلق العديد من مناطق الجذب.

تأثر السياحة في المكسيك من خلال مراسلة المجلس الوطني لأعمال السياحة، (CNET) الى رئيس الأركان لرئيس المكسيك ، موضحا أهمية السياحة للاقتصاد الوطني مطالبها الدعم الحكومي لهذا القطاع باعتبارها توفر السياحة زهاء 4 ملايين وظيفة في المكسيك بإغلاق 4000 فندقا و 2000 مطعما ، بينما خسرت صناعة الطيران 30 مليار دولار مكسيكي (1.3 مليار دولار أمريكي) في الربع الاول من عام 2020.

اما بالنسبة للقطاع السياحي في افريقيا فإنّ جنوب إفريقيا الدولة الأولى في إفريقيا من حيث جذب السياح وفقاً لمنظمة السياحة العالمية فقد وصل عدد السياح الوافدين إليها 6.5 مليون سائح دولي في عام 2017م وتحل دولة مصر في المرتبة الثانية بمعدل نمو 16.5%، كما استقبلت المغرب 11% من الوافدين الدوليين إلى إفريقيا من يناير إلى يوليو 2017، لكن وفي ظل هذه الظروف فقد تراجعت مداخيل القطاع السياحي بهذه الدول لأنها جزء من اجراءات النظام الدولي تخضع لقرارات المنظمة العالمية للصحة لتفادي مخاطر الفريسي.

الا ان مع رفع القود جزئيا خلال شهر جويلية 2020، جزئيا بعدت تروج العديد من الدول للسياحة في اقاليمها بتحفييزات في الاسعار والخدمات لاستعادة الحياة لهذا القطاع وهو ما ظهر في اعلانات نشرتها صحف اسبانية أطلقت عليها الصحف الإسبانية "السياحة الانتقامية"، مفادها حملة للسفر والسياحة بشكل موسع لتدارك ما وتعويض الأشهر الماضية اثناء فترة العزل الصحي وتهتبر الصين اول الدول التي شهدت اقبالا على السياحة خاصة منها الداخلية، بعدها ما رفعت قيود وتدبير الحجر الصحي.

المحور الثاني: عودة الدولة القومية الى ادوارها التقليدية

قد يتساءل البعض حول هذا المفهوم للدولة وكيفية عودة هذا الشكل للدولة بالرغم من انتشار مبادئ وقيم الليبرالية السياسية والاقتصادية تزامنا مع توسع الاتصال التكنولوجي الذي قوض من حدود الدولة مع ظهور أنماط جديدة من التكتلات والشبكات الاتصالية العابرة للحدود إلا أنه يمكن القول لم تختف الدولة القومية بشكل نهائي إنما تراجع دورها نظرا للتحويلات الدولية التي فرضها متغيرات اقتصادية وسياسية في ظل النظام الدولي الجديد المتمثل في الاحادية القطبية والذي ساهم في تغير شكل الدولة بالتحول الى النظام الديمقراطي الذي بدوره يقوض دور الدولة القومية الى جانب دور بعض التنظيمات الدولية كالمؤسسات الحقوقية والمؤسسات الدولية التي وقفت أمام القرارات الوطنية.

بينما اذا تعلق الامر بالمصالح العليا لهذه الدول الرأسمالية فإنها سرعان ما تتدخل بطريقتها لحماية مكاسبها و ضمان امنها وهو ما أقدمت عليه الكثير من الدول الأوربية إزاء مصالحها الوطنية وتحقيق أمنها الاقتصادي في كل أزمة اقتصادية بحيث يُعد احد صور تدخل الدولة القومية ويعد أمراً مألوفاً حتى في الدول الرأسمالية الكبرى لم تتأخر أمريكا عن التدخل في حماية اقتصادها وإعادة النظر في سياستها الاجتماعية للفئات الاجتماعية خلال أزمة 2007-2008 وهي اشد أزمة اقتصادية منذ أزمة الكساد الاقتصادي عام 1929م، والمؤكد أن الدول لم تتعاف من الأزمة إلا بعمليات أنقذ حكومية استقلت بها كل دولة معتمدة على هندسة جديدة لتخطي الأزمة الاقتصادية.

وهو الأمر نفسه الذي تحمله الازمة الصحية التي تسببت فيها جائحة "كورونا" فقد وجدت الحكومات الغربية نفسها مضطرة للجوء إلى إجراءات لكلا القطاعين العام والخاص في وقت كانت توجه في الانتقادات لما أقدمت عليه الصين من فرض القيود على المواطنين بزعم حقوق الإنسان و ضمان الحريات ومن هنا يتجلى ما تحدثها التحولات غير المتوقعة كجائحة «فيروس كورونا» وفي خطوة منها لتجنب مخاطر الوباء تبنت مجموعة من التدابير وقيوداً صارمة على المواطنين واجراءات عقابية بغرامات مالية وفي بعض الدول تصل الى حد العقوبة بالسجن وبلغ الامر كل مجالات الحياة خاصة في كل من إيطاليا ، اسبانيا وفرنسا ، و بررت الحكومات الغربية تدخلها بضرورة الحفاظ على حياة وصحة مواطنيها بالرغم من أنّها على علم بما سيترتب على توقف النشاط الاقتصادي من تكاليف وخسائر مالية، لذا لجأت الى سياسة الدعم الاقتصادي والرعاية الاجتماعية لاستمرار المؤسسات الاقتصادية والحفاظ على استقرار الحياة الاجتماعية.

1. مؤشرات عودة الدولة القومية إلى وظائفها الأساسية

- ✚ تدهور اقتصاديات الدول في ظل عدم تلقيها المساعدات المالية والمستلزمات الطبية لمواجهة أزمته.
- ✚ فشل اتفاقيات التعاون بين الدول من جهة وبين دول التكتلات الإقليمية مثلما حصل مع كل من إيطاليا واسبانيا.
- ✚ فشل مقارنة الأمن الإنساني التي مفادها تأمين حياة الفرد من الخوف والجوع والمرض وباقي التهديدات المتعلقة بمحيطه.
- ✚ تصدع الثقة فيما بين الدول وحتى بيت التحالفات في الدفاع المشترك ضد الأخطار المهددة لأي من الدول المتحالفة.
- ✚ أصبحت مراقبة الحدود آلية فعالة في التصدي للتهديدات والأخطار العابرة للحدود.
- ✚ عودة الحواجز الجمركية بين الدول المتنافسة وقد تجسد ذلك في الرب التجارية بين الصين وأمريكا، أمريكا وكندا في كل مرة تلجأ الدول لهذا الإجراء كحماية لأسواقها.
- ✚ تزايد بناء الجدران العازلة بين الدول والخنادق الحدودية تزامناً مع تنامي النزاعات المسلحة الإقليمية.
- ✚ تزايد الاعتداء والتدخل الأجنبي في الدول بمبرر عولمة الأمن وحقوق الإنسان مما أفقدها سيادتها لعقود مثل سوريا، ليبيا، اليمن... الخ.

2. الدولة العربية في ظل الأزمة العالمية

كشفت الأزمة الأخيرة على هشاشة البني التحتية للدول العربية وضعف أنظمتها الاقتصادية رغم أنها تعرضت لعدة هزات اقتصادية على خلفية انهيار أسعار النفط بحكم أنها معظمها دول ريعية تعتمد على عائدات النفط وهي بذلك فهي رهينة السوق العالمية من جهة وحبسية الطلب على موارد الطاقة من جهة أخرى خاصة وأنّ العالم يتوجه إلى الطاقة البديلة وهو ما يعد تهديدا للدول المنتجة للنفط، هذا الوضع جعل منها محل أطماع أو ابتزاز من طرف القوى الأجنبية خاصة منها الغربية لأنّ الدولة العربية لا تمتلك الخيار إلا في تبعيتها لهذه القوى، كما أنّ المنطقة العربية تشهد عدّة نزاعات مسلحة وانقسامات سياسية كما هو حاصل بين دول مجلس التعاون الخليجي، والخلافات حول الحرب في كل من اليمن وسوريا و ليبيا إذ وجدت الدول العربية تتصارع وتتنافس في هذه الدول لفرض وجودها أو نفوذها بداعي حماية مصالحها.

إنّ هذه الحقائق والأوضاع الحرجة في الدولة العربية إن لم يتم تداركها في إطار الوعي العربي الشامل لمصالح المنطقة وتراجع فيه النعرات السياسية و المواقف الريادية من قبل بعض الدول التي تتبنى القيادة للمنطقة خاصة منها دول منطقة الخليج لأنّ هذه الأخيرة بدأت تعرف تصدعا في علاقاتها ونشوء في منظومتها السياسية وعلاقاتها الخارجية بسبب تدخلها في أوضاع دول أخرى وهذا الميزات في الغالب تؤشر على عاصفة تغيير في المنطقة محتملة قد تؤدي إلى تغيير شكل الدولة ونمط الحكم مما يؤدي تغيير وجه المنطقة والأمر نفسه بالنسبة إلى منطقة المغرب العربي إن لم تتم تسوية النزاع المسلح في ليبيا وبحث سبل التعاون بين دول المنطقة فأنها معرضة لخطر أزمات معقدة يصعب تفكيكها.

لذا فإنّ هذه الأزمة أوجدت الدول العربية بمفردها في مواجهة أزمة الوفاء وتخلت عنها الدول الحليفة لها في وقت تشهد فيه أسعار النفط تراجعاً رهيباً لا يكاد تغطي تكلفة الإنتاج له ، ونظرا للالتزامات المتتالية خلال الفترة 2008-2020، بقيت ارتدادات هذه الأزمة تهب المجتمعات العربية مما اثر على استقرار الدولة والمجتمع معا، لذا ينبغي إيجاد نموذجا اقتصادي مناسباً يتكيف و الخصوصية العربي الإسلامية من منظور اجتماعي ويتكيف والاقتصاد الدولي من منظور الاقتصاد الدولي السياسي ، لذا من الممكن أن تبادر الدول المحورية في المناطق الحيوية من المنطقة إلى تبني نماذج اقتصادية جديدة وإعادة توقعها إقليمياً.

فالجزائر كدولة فاعلة في الإطار الإقليمي والدولي تزخر بثروات طبيعية إستراتيجية ومؤهلات بشرية كافية للنهوض بالاقتصاد الجزائري فقد شرعت في هندسة اقتصادها خاصة بحلول هذه الأزمة بدءا بفتح مجال الاختراع والتصنيع للتغلب على حاجيات المجتمع واكتشاف العقد التنظيمية والمشكلات البيروقراطية التي عرقلت مسار الإصلاح الاقتصادي في العقدين الماضيين ولهذا فإن مستقبل الدولة العربية لن يخرج عن علام كانت عليه في الماضي إن لم تسارع هذه الدول للخروج من دائرة الخلافات والأزمات السياسية وتتطلع إلى مصالحة شاملة لإنهاء الصراع في المنطقة.

ستبقى الدولة العربية بعد انتهاء الأزمة الصحية العالمية تعاني اقتصاديا لفترة طويلة لان اقتصاديات الدول الكبرى والدول الناشئة متضررة وتهتم لمشكلاتها الاقتصادية ، لذا لن تكون لها مساعدات بالقدر الكافي لإنعاش النمو

الاقتصادي ، ومن هذا المنطلق إما أن تبقى الدول العربية في وضعها القائم بتبعيتها للدول المصنعة وتراهن على سعر البترول فتدخل مرحلة التأزم الحرج وتكون مخرجاته صعبة ومعقدة وإما أن تنقسم على نفسها وينظم البعض منها إلى الدول الشرقية بقيادة الصين وفق الطرح السابق مدعمة بذلك القطب الجديد في العالم ومن ثمة تأسيس مرحلة جديدة في التوجه السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية وهذا الطرح اقرب ما يكون إلى الواقع فقد بدأت بعض الدول في الانتقال إلى المرحلة الجديدة وتوطيد علاقتها بالصين أملا في تصحيح وضعها الاقتصادي .

المحور الثالث: فواعل وملامح تشكل نظام دولي جديد.

إنّ النظام الدولي الذي نشأ على إثر التحولات العميقة في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث برزت متغيرات دولية جديدة والمتمثلة في تفكك الاتحاد السوفييتي في مقابل بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى انفردت بالدور الأساسي في العلاقات الدولية وبالتالي ساهمت بقدر كبير في وضع فلسفة وقواعد النظام الدولي الجديد الذي يختلف عن سابقه من الأنظمة من حيث الخصائص ومظاهر التوظيف والآثار المترتبة على ذلك كونه مرتبطا بالهيمنة على القواعد والنظم التي تحكم العلاقات الدولية.

يتمكن القطب المهيمن من تنفيذ سياساته وإخضاع الوحدات الأخرى إلى سياسات امر الواقع إلى جانب السيطرة على الاقتصاد العالمي بحيث أنّ اقتصاد القطب الواحد يكون في هذه الحالة محورياً أو مركزياً بالنسبة لاقتصاديات الدول الأخرى ومن دون شك أنّ منطقة القارة الإفريقية تشكلت فيها مظاهر النظام الدولي الجديد الذي أصبحت ضمن المنطق السائد في الساحة الدولية الذي فرضت فيه الولايات المتحدة نفسها في جميع المستويات بما في ذلك سلطة المؤسسات المالية الدولية. (Charles Philippe David et Jean- Jacques Roche ,2002,p116.)

إنّ هذا الوضع أوجد نمطين من التفاعل إما نمط التعاون الذي يتكون من الاتصالات بمختلف مستوياتها التجارية والثقافية والسياسية وحتى الأمنية منها وكل شكل وهو يصب في التعاون الدولي أو نمط الصراع فانه يتجسد في السلوكيات العدوانية التي تأخذ طابع التوتر والتهديد واللجوء إلى القوة ومن مظاهر التفاعل بين كل الأطراف الفاعلة في النظام الدولي ، ما يظهر في تنامي توسع نفوذها تعزيزاً لمصالحها ولأنّ النظام الدولي لا يمكن أن يتمثل في صورة تركيبية واحدة أو تنظيمية واحدة فإنّ ملامح ظهور نظام متعدد الأقطاب امر منطقي وعقلاني للحد من الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية وصياغة الاستراتيجيات في تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية. (Gary Hart , 2004,114.)

إنّ ظهور عدّة دول واتحادات قلصت من الفجوة بينها وبين أمريكا القطب الواحد ، بحكم أنّ هذه الدول والاتحادات تمكنت من المقدرات الاقتصادية ، العسكرية والتكنولوجية وهو ما مكنها من تعديل ميزان القوى في العلاقات الدولية وأمام هذا التعدد للقوى في النظام الدولي يطرح نمطا جديدا من التفاعل بين وحداته من خلال التنافس الدولي الذي اصبح خاصية القوى الكبرى حيث تسعى كل دولة إلى فرض وجودها وتعزيز نفوذها في المناطق الحيوية في العالم وهذا ما ارتبط بمتغير التنافس في العلاقات الدولية الذي يعبر عن التحولات الاستراتيجية للقوى الكبرى في سياستها الخارجية لعدة دوافع وأسباب ، ابرزها ما يلي: (هادي محمد حسين برهم ،مرجع سابق،ص.36)

أ. ظهور المتغير الاقتصادي كمحدد رئيس في تعظيم القوة وبسط النفوذ كبديل للقوى الصلبة.

ب. التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول بغض تحقيق الرفاهية.

ج. التطور التكنولوجي والصناعي المحرك للاقتصاد العالمي أمام تراجع الرهانات العسكرية.
د. ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعبر الإقليمية ساهمت في تقويض الهيمنة المطلقة.
هـ. حضور المجتمع المدني الدولي في القضايا الإنسانية في مواجهة التوسع الخارجي للقوى المهيمنة.
ومن هنا بدأت تظهر الفرضة أمام الأقطاب الفرعية في محاولة منها لزيادة قوتها بغرض الانتقال إلى قوة منافسة في مرتبة الأقطاب الرئيسية إلا أن هذه الفرص تستثني دول الجنوب بصفة عامة ومحاولة إبقائها كدول صغرى تتأثر بحركة وتفاعلات الدول العالم. (سعد حقي توفيق، 2010، ص.50) بينما التركيز كله على الفازة الإفريقية بين هذه القوى الكبرى وهو ما يعد إجماعاً فيما بينهم حول التقاسم الغير مشروط أو التنافس الغير محدود لتحقيق الأهداف والمصالح في علاقاتها الداخلية بين وحدات النسق وفي بيئتها.
ساهمت العديد من المتغيرات في تحديد النظام الدولي في مختلف مراحل بدءاً من مرحلة ما بعد الحرب العالمية حيث فرض متغير القوة الصلبة منطق الثنائية القطبية لعقود إلى غاية عام 1991م الذي توج بانتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل انفراد هذه الأخيرة بقيادة العالم نظراً لعدم وجود قوة منافسة لها فقد ساهمت بقدر كبير في وضع فلسفة وقواعد النظام الدولي الجديد الذي يختلف عن سابقه من الأنظمة من حيث الخصائص ومظاهر التوظيف والآثار المترتبة على ذلك كونه مرتبطاً بالهيمنة على القواعد والنظم التي تحكم العلاقات الدولية .
ومن البديهي أن من يتمكن القطب المهيمن من تنفيذ سياساته ومناهجه الاقتصادية والأمنية وإخضاع الوحدات الأخرى إلى سياسات الهيمنة المطلقة إلى جانب السيطرة على الاقتصاد العالمي بحيث أن اقتصاد القطب الواحد يكون في هذه الحالة محورياً أو مركزياً وهو طبعاً المنطق السائد في الساحة الدولية الذي فرضت فيه الولايات المتحدة نفسها في جميع المستويات بما في ذلك سلطة المؤسسات المالية الدولية.
وفي الوقت الذي ظهرت عدّة دول واتحادات قلصت من الفجوة بينها وبين أمريكا القطب الواحد ، بحكم أن هذه الدول والاتحادات تمكنت من المقدرات الاقتصادية ، العسكرية والتكنولوجية كان ذلك يبعث على ضرورة تغيير هيكل النظام الدولي لأنّ هذه الدول سعت إلى تعديل ميزان القوى في العلاقات الدولية من خلال المنافسة الاقتصادية والعسكرية مثل الصين وروسيا مما يطرح نمطاً جديداً من التفاعل بين وحدات النظام الدولي من خلال التنافس الدولي الذي أصبح خاصية القوى الكبرى.

1. اختلال وظائف النظام الدولي وتنامي أقطابه الفرعية

✚ يُعدّ تزايد الحروب والنزاعات المسلحة في العالم مؤشراً على اختلال توازن العلاقات الدولية ومن ثمة العودة إلى الصراع والفوضى التي شهد العالم خلال سيطرة الدولة القومية.
✚ رسوخ المتغير الاقتصادي كمحدد رئيس في تعظيم القوة وبسط النفوذ كبديل للقوى الصلبة راهنت عليه جمهورية الصين الشعبية، روسيا الاتحادية، الهند، البرازيل، اليابان كوريا الشمالية... الخ
✚ التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول ساهم في تعزيز نفوذ الدول الصناعية وهذا يؤدي إلى تقويض هيمنة أمريكا.

✚ التطور التكنولوجي والصناعي المحرك للاقتصاد العالمي أمام تراجع الرهانات العسكرية وتنامي عدد الدول الفاعلة في التصنيع والتصدير وهو ما يقلل من احتكار في التكنولوجيا.

✚ انحراف الهيئات الأممية والمؤسسات المالية الدولية عن أدوارها التي أنشئت من أجلها من خلال التعاطي مع القضايا بمعيار الازدواجية وهو ما دفع بالكثير من الدول لتصرف بمعزل عن قرارات مجلس الأمن خاصة في القضايا الأمنية المتعلقة بالتدخلات الأجنبية أو النزاعات المسلحة الداخلية والإقليمية.

✚ الأزمات العالمية الاقتصادية والمالية المتتالية التي أثرت سلبا على اقتصاديات الدول وأرهقت شعوبها والتي تتسبب فيها القوى الكبرى وهذا يؤشر على غياب العدالة في توزيع الثروة في العالم.

✚ بدأت تظهر الفرصة أمام الأقطاب الفرعية في محاولة منها لزيادة قوتها بغرض الانتقال إلى قوة منافسة في مرتبة الأقطاب الرئيسية إلا أن هذه الفرص تستثني دول الجنوب بصفة عامة ومحاولة إبقائها كدول صغرى تتأثر بحركة وتفاعلات الدول العالم.

2. التهديدات البيولوجية والبيئية المتنامية

يمكن أن تسبب المواد الخطرة كوارث بيئية أو بشرية سواء كانت في الهواء أو في المياه أو على سطح التربة مخافة بذلك عددا كبيرا من الضحايا وهو ما يثير الجدل في مسألة تواجدها بالمناطق المأهولة بالسكان وفي كيفية نقلها وفق القيود على حركة هذه المواد الخطرة وبالرغم من توفر هذه الإجراءات الاحترازية والأمنية إلا أن العالم شهد عدة كوارث تسبب فيها الإنسان لكن الأمر يبقى متعلق بمدى إدارة المخاطر حين وقوع الكارثة وتحقيق السلامة وهذا ما تؤكدته أزمة "كورونا فيروس" المستجد 2020، حيث عجزت الدول المتقدمة في احتوائه منفردة أو مجتمعة مما يدل على أن قوة هذه الدول اقتصر على مستوى القوة الموجهة للردع أو الهيمنة اتجاه بعضها البعض بنفس الجنس.

كما لم تأخذ في الحسبان امتلاك القوة لمواجهة التهديدات الهجينة التي مصدرها الانسان وتطورت بفعل دخول عناصر طبيعة غير مألوفة مما يعني أن هوية "كورونا فيروس" او ما يعرف بـ COVID-19 بات لعزا محيرا من حيث التركيبية النهائية له وكيفية انتقاله من شخص لآخر دون ظهور أعراضه لذا فان هذا "الفيروس" من خاصيته عدم الاختفاء ذاتيا بالإضافة إلى سرعة الانتشار وهذا ما يقلق دول العالم في المشهد النهائي لانتهاء واختفائه وفي ظل هذا التعبئة القصوى للدول للانتصار على "الفيروس" فانه يتضح جليا أن الدولة المنتصرة والتي تحتفظ بقوتها بمختلف مستوياتها على الأغلب أنها ستكون قطبا رئيسا في هيكلة النظام الدولي وانتهاء الهيمنة الأمريكية بفلسفتها العالمية في فرض رؤيتها طيلة عقود من الزمن على العالم.

3. هيكلة النظام الدولي بعد "كورونا فيروس"

إن الطرح الذي سبق أن أشرنا إليه من خلال انتقال الصين إلى مرحلة العالمية نظرا لمؤهلاتها الصناعية والاقتصادية بالإضافة إلى قدرتها في إدارة الأزمة الحالية وباعتبارها الدولة الوحيدة تقف الى جانب الدول التي بحاجة إلى مساعدة وإعانات في مواجهة أزماتها وهذا في حد ذاته يعتبر امتداد استراتيجيا يسبق المرحلة الأخيرة من بروزها كقطب رئيس في العالم في مقابل الاستجابة البطيئة للقوى العظمى التي تنصدها أمريكا في التعاطي مع أزمة "كورونا فيروس".

وهو الشأن نفسه بالنسبة للاتحاد الأوروبي مقارنة بالدول الشرقية التي صمدت وأبدت قدرتها بشكل أفضل من الدول الغربية، طبعاً هذا يبعث على حتمية تغير السياسة العالمية السائدة بحكم الفشل الذريع في حفظ امن وسلامة المجتمعات ومن بين مظاهر بروز النظام الدولي الجديد تنامي التنافس الامني والتجاري بين القوى العظمى من جهة وبين الدول الصاعدة من جهة ثانية ويمكن عرضها المستويات التالية:

أ. الحرب التجارية الأمريكية – الصينية

أقدمت امريكا على مرحلة جديدة من الاجراءات التجارية بتبانيها تدابير جديدة في سياستها التجارية التي تهدف الى فرض رسوم جمركية على الواردات من الصين بل وتعدى الامر ذلك فقد استهدفت ايضا إضافة عدة شركات كالاتحاد الأوروبي والمكسيك وكندا حيث بلغت قيمتها 283 مليارات دولار واستمرت في زيادة الرسوم الجمركية لتصل إلى ما بين 10 و50 %، و تتخذ امريكا عدّة مبررات في اعلان الحرب التجارية على الصين من بينها عدم احترام العلامات التجارية ، وحقوق الملكية الفكرية، و تهديد الأمن القومي الأمريكي واخرها مقاطعة منتجات شركة " هواوي" وسحبها من السوق الامريكية وقد جارتها بريطانيا في ذلك بنفس الاجراء تحت ذريعة انها تتجسس على مؤسسات حساسة وتنتقل بيناتها مما دفع بأمريكا الى ممارسة ضغوطاً متزايدة على الجانب الصيني برفع الرسوم الجمركية من 10% إلى 25 % على واردات صينية كالفلوآذ (ما قيمته 50 مليار دولار)، و10 في المائة على الألمنيوم المستوردين من الصين. في المقابل، أعلنت الصين عن ردها بفرض رسوماً مقابلة على وارداتها من أمريكا.

وترجح الاسباب في ذلك الى عوامل اقتصادية في نظر امريكا منها ان الصين تتبنى مزيجاً من السياسات التجارية، والصناعية، والنقدية، التي تعزز القدرة التنافسية للمنتجات الصينية في الأسواق الأمريكية (والعالمية)، وتدخلها المباشر في النشاط الاقتصادي بالإضافة الى استخدام السياسات الحمائية للمنتجات الوطنية وتقديمها الدعم المالي للشركات الناشئة واتهامها ايضا بالتجسس الصناعية ونقل التقنية بينما يرجعه البعض الى تنامي العجز التجاري الأمريكي مع الصين الذي بلغ 378.6 مليار دولار في عام 2018، بما يشكل 65 في المائة من إجمالي العجز التجاري الأمريكي

ب. الصراع الجديد في شرق المتوسط

إنّ التنافس الدولي لم يعد مقتصرًا على القوى الكبرى التقليدية فقط فقد دخلت عدة دول على الجبهة أهمها (الصين، اليابان، إسرائيل، تركيا، إيران، روسيا) كما أنّ معيار القوة لا يقتصر على القوة الصلبة (العسكرية) إنما يشمل القوة الاقتصادية التي أضحت بديلاً في عصر الألفية الثالثة أو موازياً لأنّ الدولة القوية عسكرياً بالضرورة هي قوة اقتصادية ليكفل لها الإنفاق العسكري.

تحتل منطقة شرق المتوسط بأهمية كبيرة بالنسبة للاستراتيجية العالمية، فيعتبر موقعها واسطة اتصال رئيسية والأكثر تنافساً عليها من طرف الدول الكبرى، كونها تتوفر على عامل الطاقة، وسعة أسواقها، ويعتبر النفط متغير من المتغيرات الكبرى التي تحكم التنافس بين القوى لذا يبقى متغير الطاقة ثابتاً في أجندة التنافس الدولي مهما تغيرت طبيعة الإنتاج الطاقوي حتى في ظل الانتقال إلى الطاقة البديلة، خاصة في ظل الاكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعي على الساحل الشرقي للمتوسط. (حسن أوريد، 2013، ص.21)

كما يشهد تغييرات كبيرة من حيث نوعية اللاعبين وموازن القوى بدخول كل من تركيا وروسيا على جبهة الصراع واتسع نطاق الصراع ليشمل العديد من الدول مصحوبة بتهديدات وصلت إلى حد التلويح بالتدخل العسكري كما جرى بين تركيا ومصر وقبرص إلا أنّ هذا المشهد يوحي بتراجع الهيمنة الأمريكية في حوض المتوسط من جهة وانحصار النفوذ الأوربي الذي يعتبر امتداد تاريخياً في المنطقة

وامام تخلي امريكا تدريجياً عن تدخلها ومعاملتها لحل النزاعات المحلية في الشرق الأوسط. مع تساؤل النشاط العملياتي للأسطول السادس بشكل كبير، يسمح هذا الوضع لروسيا وتركيا تغيير التوازنات في المنطقة وقد تنجر عنها حربا تغيير توازنات القارة الإفريقية وليس فقط منطقة حوض المتوسط، مما يعني أنّ تنامي هذا التنافس يوحي ب بروز قوى تعديلية ستساهم في اعادة هيكلة النظام الدولي السائد وأنّ اجتماع عدّة متغيرات مختلفة المستويات شكل دافعا كبيرا لتغيير وجه السياسة الدولية بين الدول من خلال اعادة ترتيب مصالحها في المناطق الحيوية من العالم.

الخاتمة

وفق التجارب السابقة العالمية عقب كل حرب عالمية أو أزمة اقتصادية حادة يعقبها تغيير في شكل النظام الدولي او تعديلا في موازين القوى وفي ظل هذه الاوضاع المضطربة اقتصاديا وامنيا لم تقوض جائحة كورونا فيرس من حدة الصراع والتنافس بين القوى العظمى وهي تعمل على تطوير امكانياته لمشاركة في خارطة طريق السياسة الدولية أو على الأقل التحرر من الهيمنة المفروضة ، لذا لا نتوقع نهاية الهيمنة الأمريكية بشكل مطلق ولن تتغير عقيدتها الأمنية في المناطق الحيوية من العالم وإنما سيأخذ العالم وجهها جديدا بناء على السيناريوهات التالية:

أ. السيناريو الأول: يتمثل في التصادم الأمريكي- الصيني حيث يتجسد في صادم اقتصادي فتكون حرب تجارية معلنة تستخدم فيها كل الآليات الاقتصادية المتاحة لكل دولة وهنا تتشكل جبهات داعمة لكل دولة على المستوى العالمي وتنتقل إلى الحرب الباردة الثانية وتنتهي بالثنائية القطبية.

ب. السيناريو الثاني: تلتف الدول العظمى حول ضرورة تجديد النظام الدولي بالضغط على أمريكا مما يؤدي إلى التفاوض المباشر حول مضامين النظام الدولي الجديد وتعيين أطرافه الرئيسية من الشرق والغرب بهدف إحداث التوازن في العالم وهنا ينتهي إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- i. هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، 1991-2010 (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010) ص.30.
- ii. حسين ضاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية، (بيروت مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص.124 - 125.

iii. حسن أوريد، " ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية"، مجلة آفاق المستقبل، عدد 13 (2013)، ص.21

iv. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط.2101، 5)، ص.50
v. خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010) ص 27.

المراجع باللغة الأجنبية

- vi. Gary Hart, *The Fourth Power: A Grand Strategy for The United States in The Twenty First Century*, Oxford University Press, New York, 2004, p 113.
vii. Charles Philippe David et Jean- Jacques Roche : *Théories de la sécurité*, (Paris : Montchrestien, 2002), P116
viii. Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, *International Relations: The Key Concepts*, Routledge, London, 2002, p 303.304

المراجع الإلكترونية:

- ix. صندوق النقد الدولي، انكماش الاقتصاد الأمريكي في: <https://www.imf.org/ar/Publications/>
x. يوم 2020/08/06 الساعة 11.00
xi. تقرير اقتصاد البنك الدولي ، الافاق الاقتصادية العالمية في : <https://www.aa.com.tr/ar/1869775>
يوم 2020/08/08 الساعة 12,00
xii. اثار كورونا على اسعار النفط، في <https://www.alarabiya.net/ar/politics> يوم 2020/08/10، سا 14.00
xiii. اسعار النفط تبلغ أدنى مستوياتها منذ-17-عاماً في <https://www.france24.com/ar> يوم 2020/08/12، سا.23.40
xiv. تداعيات كورونا على السياحة الدولية في : <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism> يوم 2020/08/12، سا.21.30